نسبة الجريمة لم تزد خلال الحرب لكن ما تغير زيادة معرفة المواطنين بالجرائم عبر وسائل التواصل الاجتماعي

وزير الشؤون الاجتماعية لـ«الوطن»: أعداد مجهولي النسب قليلة ولا تذكر... ولجنة لإعداد مشروع خاص لهم

محمد منار حميجو

كشف وزير الشؤون الاجتماعية والعمل محمد سيف الدين أنه سيتم تشكيل لجنة خاصة لإعداد مشروع قانون خاص بمجهولي النسب، مشيراً إلى أنها ستضم عدة وزارات منها العدل والداخلية لإعداد المشروع باعتبار أن الموضوع لا يخص الوزارة فقط بل كل الوزارات تقوم بعمل متكامل في هذا الموضوع.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أشار سيف الدين إلى أن هذا المشروع قديم حديث باعتبار أنه تم عرضه على مجلس الشعب في عام ٢٠١٨ إلا أن المجلس حينها رفضه، مؤكداً أن أعداد مجهولي النسب قليلة ولا تذكر من دون أن يذكر أرقاماً عن هذا الموضوع إلا أنه لمجرد العثور على أي طفل يتم تعميم الموضوع على الرغم من أن هذا الطفل يهمنا جميعاً.

وتم العثور في الأسبوع الماضي على طفل عمره أربعون يوماً في محافظة حماة في أحد الأبنية في ضاحية أبو الفداء ووجدت بجانبه ورقة مكتوب عليها «ابن حلال»، وقبله تم العثور على الطفلة روح في محافظة اللاذقية وعمرها لا يتجاوز ١٠ أشهر.

وفيما يتعلق بموضوع العنف بيّن أن مشروع قانون العنف الأسري قريباً سيكون في مجلس الوزراء لمتابعة إجراءات صدوره، معتبراً أن نسبة الجريمة في سورية هي ذاتها ما قبل الحرب تقريباً وهي لم تزد لكن ما تغير أن وسائل التواصل الاجتماعي زودت المواطنين بالمعرفة أكثر بهذه الجرائم بمعنى أنه في حال حدثت جريمة في محافظة من المحافظات فإن أخبارها تصل عبر هذه الوسائل إلى بقية المحافظات الأخرى وخلال فترة قصيرة.

وأشار إلى أن الوزارة أقامت ورشات عمل حول موضوع العنف الأسري في دمشق وحلب وستكون هناك ورشات في محافظات أخرى في هذا الموضوع.

وفيما يتعلق بمشروع قانون المنظمات غير الحكومية كشف سيف الدين أنه تتم دراسته من جديد وأن موضوع المنظمات والجمعيات يأخذ نصف عمل الوزارة بمعنى أن هناك اهتماماً كبيراً به وخصوصاً أن الجمعيات كانت أكبر رديف للدولة خلال سنوات الحرب على سورية وساهمت بشكل أو آخر بصمود المواطن السوري من خلال تقديم المساعدات لهم بكل أشكالها من التمكينية التي تعتبر أهم من الإغاثية.

وأشار سيف الدين إلى أنه سيلغي كل تعميم صدر سابقاً يعوق عمل هذا القانون وسوف يبقي على التعاميم التي تساعد في عمله، لافتاً إلى أنه يدرس كل التعاميم التي صدرت سابقاً في هذا الخصوص لتنشيط التعاميم التي تفيد هذا القانون وإلغاء الأخرى التي تعوق عمله.

ولفت إلى أنه في القانون الحالي مسموح عمل المنظمات غير الحكومية الأجنبية ولكن ضمن أشخاص سوريين، كاشفاً أنه حالياً تتم دراسة فكرة السماح لشخص أجنبي من تلك المنظمات أن يكون ضمن مجلس الإدارة، موضحاً أنه تتم دراسة الفكرة حتى لا يكون هناك تعارض مع القوانين السورية الأخرى وأن يكون أيضاً ضمن معايير الاتفاقيات الدولية والمعاملة بالمثل وغيرها من هذه الأمور التي تحتاج إلى دراسة أكثر.

- مشروع قانون العنف الأسري قريباً في الحكومة
- الشؤون الاجتماعية تدرس السماح للأجانب أن يكونوا ضمن مجلس إدارة المنظمات غير الحكومية

نقابة عمال الصحة: نطالب بضبط التمادي بأسعار المشافي الخاصة

الوطن

كشف رئيس نقابة عمال الصحة في محافظتي دمشق وريفها سامي حامد عن وجود ١٦٠٨٦ عاملاً يعملون في المؤسسات الصحية العامة والخاصة في دمشق وريفها، منهم ١٤١٢٢ في القطاع العام و١٩٢٨ في القطاع الخاص، من بين مجموع العاملين ٦٧٤١ من الذكور و٩٣١٠ من الإناث.

وأضاف حامد في تصريح لـ«الوطن» بعد انتهاء مؤتمر النقابة، أن أعضاء المؤتمر وضعوا يدهم على الهموم التي يعاني منها هذا القطاع، وطلبوا العمل بإعادة التزام الدولة بتعيين خريجي المعهد الصحي لتعويض النقص الشديد في الكوادر، وضبط التمادي الكبير في أسعار المشافي الخاصة والذي فاق كل الحدود المنطقية.

وطلب أعضاء المؤتمر تأمين الأدوية المجانية للأمراض المزمنة والتي تسبب انقطاعها بعبء كبير على المرضى.

وعن المساعدة التي قدمتها النقابة للعمال خلال العام الماضي أوضح حامد أنه تم تقديم مبلغ ١٥٩ مليون ليرة مساعدة اجتماعية من صندوق المساعدة استفاد منها ٢٢٧٨ عاملاً في مديريتي صحة دمشق وريفها والمؤسسات الصحية العاملة في المدينة والريف.

وشدد حامد على ضرورة إعادة صرف مكافأة «كورونا» لجميع العاملين في القطاع الصحي من دون استثناء. مشيراً إلى وجود ضعف في أداء بعض الإدارات بسبب عدم وجود خبرات بالعمل الإداري لذلك يجب تأهيل الإدارات في جميع المفاصل لاكتساب خبرة في العمل الإداري قبل التكليف والاعتماد على الخبرة المتراكمة للقيادات الإدارية.

ودعا حامد إلى ضرورة الإسراع في إعادة تأهيل المشافي والمراكز الصحية في دمشق وريفها ووضعها في الخدمة، وطالب بإعادة النظر في قرار الاستجرار المركزي للأجهزة والمستلزمات الطبية والأدوية، وذلك من خلال إعادة دراسته على أرض الواقع وتقييم منعكساته السلبية على أداء القطاع الصحي.

٤ مليارات ليرة ديون فرع المشاريع المائية في حلب على الجهات العامة

«السدود» تبيع الكهرباء للوزارة بـ٩٠ قرشاً للكيلو واط..!!

محمود الصالح

كشف تقرير نقابة عمال السدود واستصلاح الأراضي في حلب عن سعر كيلو واط الكهرباء المنتج في سدود البعث والثورة وتشرين، والذي يسلم جزء منه إلى وزارة الكهرباء بأن تسعيرته مازالت ٩٠ قرشاً، وهي أقل بكثير من التكاليف، وطالب أعضاء مؤتمر النقابة بتعديل سعر استجرار الكهرباء من قبل وزارة الكهرباء.

من جهته أكد أمين فرع حلب للحزب احمد منصور أن إعادة إعمار سورية لن تتم إلا بهمة أبنائها وسواعد شبابها وهذا ما شهدناه منذ تحرير محافظة حلب عبر تنفيذ العديد من المشاريع الخدمية التي تم وضعها بالخدمة بخبرات وطنية ومحلية رغم الحصار الاقتصادي المفروض على سورية وما نجم عنه من صعوبة في تأمين المشتقات النفطية وقطع التبديل والغيار اللازمة للآلات بعزيمة عمالنا لإعادة الحياة إلى المعامل والتي كانت أقوى من حصارهم، حيث استطاعت حلب خلال السنوات الماضية نفض غبار الإرهاب عنها، وبدأت مسيرة التعافي من خلال تأهيل عدد كبير من المنشآت الصناعية في المدينة والريف، وكذلك إعادة تشغيل مشروع الري الحكومي في ريف حلب الشرقي المحرر، الذي وفر فرص العمل لعشرات آلاف الأسر، ودعم السلة الغذائية لوطننا.

رئيس الاتحاد المهني خلف الحنوش استعرض ما تم إنجازه لقطاع البناء والإسمنت خلال المرحلة الماضية التي تمثلت برفد الشركات الإنشائية بالآليات والمعدات اللازمة للقيام بأعمالها، مشيراً في الوقت ذاته إلى أهمية الصحة والسلامة المهنية والعمل على تفعيل دوائر الصحة في الشركات، وأكد أن ما تم إنجازه لقطاع السدود والاستصلاح خلال المرحلة الماضية يشكل إنجازاً كبيراً وخاصة لجهة إدخال آلاف الهكتارات إلى الاستثمار الزراعي وما يعكسه ذلك من دعم الاقتصاد في البلاد وخاصة المنتجات الإستراتيجية من قمح وقطن وذرة صفراء وغيرها، موضحاً أن هنالك جهوداً تبذل لدعم هذا القطاع بما يلزم من آليات ومعدات ليتمكن من القيام بمهامه الموكلة إليه في عملية التنمية.

وتركزت مداخلات الأعضاء على ضرورة معالجة نقص اليد العاملة والحفاظ على الكوادر والخبرات الفنية وعدم توافر الآليات الهندسية والنوعية والخدمية والدراجات النارية لمتابعة ومراقبة المياه في المزارع لكل الشركات والمؤسسات التابعة لمجال عمل النقابة، وتأمين اليد العاملة للشركات ووسائل نقل العمال وتأمين مادة المازوت ورفع قيمة الوجبة الغذائية بما يتناسب مع الواقع المعيشي.

كما تضمنت التوصيات أيضاً حل مشكلة عدم استقرار التيار الكهربائي لمحطات ضخ المياه الفرعية والتجمعات السكنية في الأراضي الزراعية التي تساهم في عودة واستقرار الأهالي في أراضيهم وتشميل أسر العاملين في القطاع العام للمشاريع المائية بالضمان الصحي والعمال في الهيئة العامة للموارد المائية بالتأمين الصحي بكل اختصاصاته، وتثبيت العمال المؤقتين، ورفع تسعيرة الكيلو واط ساعي المولد لدى المؤسسة العامة لسد الفرات والمحول لدى وزارة الكهرباء حيث إن التسعيرة الحالية ما زالت عند ٩٠ قرشاً، وكذلك تسديد الديون المستحقة لفروع الشركة العامة للمشاريع المائية على جهات القطاع العام والبالغة نحو «١٠» مليارات ليرة سورية، وضرورة تأمين القطع التبديلية والمستعجلة والمؤجلة للمؤسسات والشركات العاملة ضمن نطاق الاستصلاح والسدود، وضرورة استقرار وصول التيار الكهربائي إلى محطات ضخ المياه لمشاريع الري، بهدف تأمين احتياجات المشاريع الزراعية من مياه الري، التي تشجع عودة الفلاحين إلى مناطقهم الزراعية.

وأكد العمال في شركة المشاريع المائية على مطالبتهم بعطلة يوم السبت أسوة بالعاملين في الدولة أو منحهم بدلاً مالياً عنها، وضرورة تأمين القطع التبديلية اللازمة لصيانة السدود، ومعالجة المشاكل الناجمة عن عدم تمكن المتعهدين من تنفيذ التزاماتهم بتأمين القطع التبديلية بسبب الحصار، ومعالجة النقص الكبير في الكادر الفني في السدود التي بلغ التراجع فيها أكثر من ٦٠ بالمئة.

تخفيض أجور الخزن والتبريد حصراً لمصدري الحمضيات

مدير عام السورية للتجارة لـ«الوطن»: مركز الفرز للتسويق المباشر.. وخيمة للحمضيات بدمشق

اللاذقية - عبير سمير محمود

بعد نحو أربعة أيام على توجيهات السيد رئيس الجمهورية بشار الأسد للحكومة بمتابعة تسويق الحمضيات في الساحل، تغيّر حال الفلاحين بين ليلة وضحاها وبات المحصول قيد التصريف وفق التسهيلات الحكومية للفعاليات العامة والخاصة الراغبة بتسويق المادة.

مدير عام المؤسسة السورية للتجارة زياد هزاع أكد لـ«الوطن»، متابعة جميع إجراءات تسويق الحمضيات بشكل آني وعلى مدار الساعة، مشيراً إلى وضع برنامج عمل عقب الاجتماع الحكومي يوم الثلاثاء الماضي في اللاذقية وتشكيل لجان بكلتا المحافظتين (اللاذقية وطرطوس) لرفع تقارير يومية حول آلية التسويق المباشر من الفلاحين.

إجراءات جديدة

أضاف هزاع، إنه وبهدف تخفيف الأعباء عن المزارعين، تم اتخاذ إجراءات جديدة إلى جانب خطة التسويق المباشر من أراضي الفلاحين، ومنها اعتماد مركز الفرز في اللاذقية كمركز تسوق مباشر للمؤسسة من الفلاحين، مبيناً أنه بإمكان كل فلاح التوجه إلى مركز الفرز وتسليم الحمضيات مباشرة من دون حلقات وساطة، ليتم استلامها منه سواء كانت مفرزة أم دوغما، ليتم الفرز والضخ من المركز باتجاه صالات السورية للتجارة في المحافظات الأخرى كافة وباتجاه منطقة الجزيرة وذلك عبر سيارات القطاع العام.

وأشار إلى اتخاذ إجراءات أخرى منها تسيير سيارات جوالة إلى المحافظات وتغطية المناطق الريفية التي لا يوجد فيها صالات أو محال لبيع المنتج مثل القلمون في ريف دمشق، وذلك بهدف زيادة الكميات المستجرة بشكل كبير جداً، إضافة إلى التوسع في خيمة الحمضيات في دمشق بعد أن تم البدء بها في ضاحية قدسيا بريف دمشق، لتكون خيمة خاصة بالترويج والتسويق لمحصول الحمضيات.

وأكد مدير السورية للتجارة أن عملية الاستجرار الداخلي مستمرة عبر التسويق إلى إدارة التعيينات وقوى الأمن الداخلي والمشافي، عبر استبدال الدوسير من الفواكه الأخرى بأصناف الحمضيات حتى نهاية الموسم.

ولفت هزاع إلى وضع خطة جديدة لتسويق صنف الفالنسيا من الحمضيات الذي يبدأ قطافه مطلع شهر آذار، موضحاً أن المؤسسة سوف تقوم بعملية ضمان أراض لهذا الصنف بهدف الحفاظ على الثمار لتقوم باستجرارها وتشميعها باستخدام وحدات التخزين والتبريد التابعة للمؤسسة لتخزين الفالنسيا وتسويقها لأطول فترة ممكنة بالقياس نفسه، متوفاً بإمكانية التوجه أيضاً نحو صنف اليافاوي بالطريقة نفسها.

وأضاف مدير عام السورية للتجارة إنه سيتم الإعلان للمصدرين الراغبين بالتخزين لدى المؤسسة على مستوى صالات الخزن والتبريد في المحافظات سواء في طرطوس أم حماة وحمص، أنه سيتم تخفيض أجور الخزن والتبريد لمادة الحمضيات حصراً كنوع من أنواع المساعدة وتشجيع المصدّر على شراء كميات كبيرة من الحمضيات وممن لديهم خطوط فرز وتوضيب باللاذقية وطرطوس بأن يؤخذ بالحسبان أنه بإمكانه تخزينها لدى المؤسسة من دون أي تكاليف إضافية وذلك للأصناف القابلة للتخزين وخاصة الفالنسيا واليافاوي.

وبما يخص انتقائية الأنخاب المستجرة، بيّن هزاع أنه تم تخفيض حجوم قياس الثمار وفق تصنيف الأنخاب، ليصبح الحجم المحدد للنخب الأول من صنف أبو صرة ٧,٢ سم بدلاً من ٨ سم وما فوق، ليصبح النخب الثاني نخباً أولاً، والنخب الثالث نخباً ثانياً، وهكذا لباقي الأنخاب، بما يضاعي علمية رفع سعر المنتج.

٢٣٥ طناً في ٣ أيام

من جهته، بيّن مدير فرع المؤسسة السورية للتجارة ورئيس لجنة تسويق الحمضيات في اللاذقية سامي هليل لـ«الوطن»، تسويق ٢٣٥ طناً حتى تاريخه بمعدل ٦٠ طناً يوم الأربعاء الماضي، و٨٠ طناً يوم الخميس، و٩٥ طناً يوم الجمعة الماضية، وتوزيع نحو ٢٣ ألف صندوق بلاستيكي للمزارعين الراغبين بالتسويق عبر المؤسسة.

ولفت هليل إلى أنه بإمكان مزارعي الحمضيات الراغبين بتسويق محصولهم عبر المؤسسة مراجعة الوحدة الإرشادية أو الجمعية الفلاحية المعنية ضمن قراهم لتسجيل أدوار لتسليم محصولهم، من خلال استلام صناديق فارغة من السورية للتجارة وتعبئتها في اليوم التالي بمحصول الحمضيات.

وأضاف أن المؤسسة أتاحت مجالاً آخر، بالنسبة للمزارعين الذين لا يودون الانتظار ويرغبون بالتسويق فوراً، إنه يمكنهم القيام بتعبئة المحصول بصناديق فلين أو أكياس نايلون من قبلهم والتنسيق مع الوحدة الإرشادية أو الجمعية الفلاحية المعنية لتسليم محصولهم من الحقول للسورية للتجارة علماً أن السورية للتجارة ستقوم بتعويض المزارعين عن ثمن العبوات بزيادة السعر للمنتج المعبأ فيها، بحيث يتم تعويض سعر الفلينة ١٠٠ ليرة وسعر كيس النايلون ٥٠ ليرة، بهدف عدم تكبيد الفلاح أي عبء مادي.

ولفت هليل إلى أنه تم رفع السعر النقدي للأصناف وفق ما يلي، صنف أبو صرة، إذا كان معبأ بصناديق من المؤسسة فيحدد سعر الكيلو الواحد بين ٣٠٠ – ٥٠٠ – ٦٥٠ ليرة حسب درجة الجودة، وإذا كان معبأ بصناديق فلين من المزارع فسعر الكيلو الواحد يتراوح بين ٤٠٠ – ٦٠٠ – ٧٥٠ ليرة، وفي حال كان معبأ بأكياس نايلون من المزارع سعر الكيلو الواحد يتراوح بين ٣٥٠ – ٥٥٠ ليرة.

وأشار إلى أن أسعار صنف الحامض البلدي، تبدأ بـ٩٠٠ ليرة للكيلو معبأ بصناديق من المؤسسة، و١٠٠٠ ليرة للكيلو إن كان معبأ بصناديق فلين من المزارع، وصنف مندلينا نخب أول، ١٠٠٠ ليرة للكيلو بصناديق المؤسسة، و١١٠٠ ل.س للمعبأ بصناديق فلين من المزارع.

وأكد استمرار العمل بشكل يومي من الصباح حتى الثالثة فجراً لتسليم الصناديق واستلام المحصول وتسويقه إلى المحافظات، مؤكداً أن اللاذقية تشهد حركة نوعية فيما يخص محصول الحمضيات بشكل عام.

خطة تسويق

في السياق، أكد رئيس مجلس محافظة اللاذقية تيسير حبيب لـ«الوطن»، تشكيل لجنة من أعضاء المجلس تضم كلاً من فادي كنجو وأصف دوبا، وجهاد علي، وسلمان ملا، ومحي الدين راهب، لاقتراح خطة ورفعها إلى الجهات المختصة لتسويق الحمضيات في العام القادم، بما يضمن تسويق المحصول من دون حصول أي اختناقات أو فائض في الكميات المنتجة سنوياً.

الفلاح مرتاح

بدوره، أكد رئيس اتحاد الفلاحين في اللاذقية حكمت صقر لـ«الوطن»، أن هناك حالة ارتياح عامة لدى مزارعي الحمضيات بعد مكرمة السيد رئيس الجمهورية بتسويق المحصول بإجراءات ميسرة، مشيراً إلى تحسن الأمور بشكل جيد خلال الأيام الأخيرة الماضية.

وذكر صقر أن سعر الحمضيات يشهد تحسناً في سوق الهال بمعدل يتراوح بين ١٠٠ – ١٥٠ ليرة للكيلو الواحد، مؤكداً أن الفلاح يشعر بارتياح بالوقت الحالي مع استجرار المؤسسة السورية للتجارة كميات من المحصول من المناطق الأربع (اللاذقية – القرداحة – الحفة – جبلة) عن طريق الروابط والجمعيات الفلاحية.

وحول الأنباء عن فتح باب التصدير إلى العراق، اعتبر صقر أن التصدير إلى الخارج يساهم بحل جميع مشاكل تسويق الحمضيات ويساهم بحلحلة الأمور بشكل كامل.

جامعة طرطوس تنتظر تصديق عقودها الجديدة

طرطوس- هيثم يحيى محمد

أكد العديد من الطلاب والأهالي في محافظة طرطوس عبر الكثير من الاتصالات والرسائل التي تلقتها «الوطن» قبل نهاية العام الماضي ومع بداية العام الحالي ضرورة إيلاء مشاريع مباني كليات الجامعة –على الأرض المستملكة لمصلحتها– منذ عام ٢٠٠٧ المزيد من الاهتمام الحكومي وتسريع وتائر العمل في مشاريع الأبنية المتعاقد عليها منذ سنوات وتصديق العقود الجديدة التي أبرمتها رئاسة الجامعة مع شركات القطاع العام منذ شهرين ولاسيما أن هذا المرفق الحيوي جداً شهد خلال السنوات الماضية تقصيراً لأسباب غير مبررة في معظمها.

وضمن هذا الإطار علمت «الوطن» أن الجامعة ما زالت تنتظر تصديق العقود التي أبرمتها منذ نحو الشهرين مع شركات القطاع العام ورصد مبالغ لها تمهيداً للمباشرة بتنفيذها، وهذه المشاريع هي مبنى رئاسة الجامعة والمكتبة العامة والمدرج الكبير بكلفة تقديرية ٣٩,٦٨ مليار ليرة سورية والمشفى التعليمي بسعة ٢٥٠ سريراً بكلفة تقديرية ٦١,٥٥ مليار ليرة سورية ومبنى كلية الطب البشري مع ساحة تجمع الكليات الطبية بكلفة تقديرية ٤٠ مليار ليرة سورية.

أما فيما يتعلق بالمشاريع المتعاقد عليها فقد أكد مدير الشؤون الهندسية في الجامعة أنه تم إنفاق كامل الاعتماد الذي رصد لها في موازنة العام الماضي مع إضافة اعتماد جديد قدره مليار وخمسون مليوناً قبل نهاية ٢٠٢١ وقد أنفق بالكامل مضيفاً إنه تم العمل في الشهور الأخيرة من إدارة الجامعة على تذليل جميع العقبات التي بلغت بها من الشركات المنفذة (وهي شركات قطاع عام) وخاصة ما يتعلق بتأمين المحروقات اللازمة لعمل الآليات الهندسية اللازمة للتنفيذ وذلك بالتعاون مع الوزارة والفعاليات المحلية.

وبخصوص نسب إنجاز المشاريع المتعاقد عليها والجاري تنفيذها قال مدير الشؤون الفنية إن المشاريع هي مبنى كلية الهندسة التقنية الذي تنفذه الشركة العامة للبناء والتعمير بمدة عقدية قدرها ٦٠ شهراً وقيمة ٥,٥٨ مليارات ليرة سورية وقد أعطي أمر المباشرة للشركة في ١٨ / ٧ / ٢٠١٨ وبلغت نسبة الإنجاز الكلية للمشروع ٢٦,٩ بالمئة من دون فروقات الأسعار و٣٨,١٥ بالمئة مع فروقات أسعار.. ومشروع أعمال تسوية القسم الشمالي بمساحة تقريبية ٤٥ هكتاراً وتنفذه مؤسسة الإسكان العسكرية فرع /٥/ طرطوس بمدة عقدية ٧٢ شهراً وقيمة ٩,٢٣ مليارات ليرة سورية وأعطي أمر المباشرة في ١٠ / ٣ / ٢٠١٩ وبلغت نسبة الإنجاز الكلية للمشروع ٢٤,٩٦ بالمئة من دون فروقات الأسعار و٢٩,٠٨ بالمئة مع فروقات أسعار.

ومشروع مبنى كلية الآداب والعلوم الإنسانية الذي تنفذه الشركة العامة للمشاريع المائية / فرع السدود / والمدة العقدية ٩٠ شهراً وقيمة العقد ١٣,٥٨ مليار ليرة سورية وتاريخ أمر المباشرة ٢٢ / ٧ / ٢٠٢٠ ونسبة الإنجاز الكلية للمشروع ٦,٠٣ بالمئة من دون فروقات الأسعار و٩,٨٩ بالمئة مع فروقات أسعار.

وأخيراً مشروع جسور الربط الثلاثة بين الجزأين الجنوبي والشمالي لموقع الجامعة وهذا المشروع تنفذه الشركة العامة للطرق والجسور ومدته العقدية ٣٠ شهراً وقيمة العقد ١,٣ مليارات ليرة سورية وتاريخ أمر المباشرة ١٦ / ٦ / ٢٠٢١ ونسبة الإنجاز الكلية للمشروع ٨,٥٢ بالمئة من دون فروقات الأسعار.

يتضح مما تقدم أن نسب الإنجاز متدنية لأسباب مختلفة بعضها يتعلق بضعف المتابعة مع الشركات المنفذة وبعضها الآخر بفروقات الأسعار المستجدة والقسم الثالث بقلة الاعتمادات المالية المخصصة في موازنة الجامعة، وما يأمله الطلاب وأهاليهم وكل محبي العلم هو معالجة هذه الأسباب وغيرها وتسريع وتائر العمل لإنجاز هذه المشاريع في المدد المحددة لها.